



FROM TRADE EXCHANGE TO STRATEGIC ALLIANCE: THE FUTURE OF IRAQI - CHINESE OIL RELATIONS

Wasan Hussain Majeed

¹ Engineering Technical College/ Najaf, Al-Furat Al-Awsat Technical University, 31001 Najaf, Iraq.
0009-0002-1236-447X

Article history:	Abstract:
Received: 11 th July 2026 Accepted: 10 th August 2026	The purpose of the current research is to explore the role of economic diplomacy as a tool of sustainable oil cooperation between Iraq and China. Based on the results of the research, it becomes clear that the oil cooperation between the two countries has moved from the stage of transactional cooperation towards a more strategic alliance, based on diplomatic tools that help minimize political and economic risks. It turns out that according to the results of the survey, most respondents perceive economic diplomacy as crucial for the sustainability of oil cooperation regardless of any risks related to the instability in the region and environment issues that could be overcome by diplomatic and technical solutions. Besides, there is positive sentiment about the future of cooperation, which might include the involvement of the downstream oil industries and linking the oil cooperation to development projects such as the Belt and Road Initiative.

Keywords: Economic diplomacy, oil cooperation, economic partnership, long-term strategy

من التبادل التجاري إلى التحالف الإستراتيجي: مستقبل العلاقات النفطية العراقية - الصينية

¹ وسن حسين مجيد

¹ الكلية التقنية الهندسية / النجف، جامعة الفرات الأوسط التقنية، النجف الاشرف، العراق

الخلاصة

الغرض من هذا البحث هو دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية كمدخل لتحقيق التعاون النفطي بين العراق والصين. وقد تبين من خلال هذا البحث أن التعاون النفطي ليس مجرد تبادل تجاري بل تطورت إلى علاقة قوية ومستدامة حيث يوجد حاجة لممارسات دبلوماسية فعالة وصحيحة. وتشمل هذه الممارسات الاتفاقيات الثنائية وتشكيل لجان مشتركة. ومن خلال هذه الممارسات تم تقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية. ووفقاً لنتائج البحث الميداني من خلال استخدام الاستبيانات فإن الغالبية العظمى من المشاركين يرون أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أمر حيوي. وتعتبر الدبلوماسية الاقتصادية هي أساس التعاون النفطي المستدام. ومن بين التحديات التي يجب مواجهتها التغير السياسي في المنطقة والقضايا البيئية. ولكن يمكن تقليل هذه التحديات من خلال الدبلوماسية الاستراتيجية والمهارات الفنية. كما تشير نتائج هذا البحث أيضاً إلى آمال عالية لمستقبل التعاون. وهذا يشمل توسيع الشراكة لتغطية صناعات تكرير النفط وتطوير مشاريع مثل مبادرة الحزام والطريق. لذلك هذا البحث يؤكد على الحاجة إلى تعزيز القدرات العراقية في مجالات الدبلوماسية والاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التعاون النفطي، الشراكة الاقتصادية، الاستراتيجية طويلة الامد.

المقدمة

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أبرز الوسائل الحديثة في إدارة العلاقات الدولية، حيث لم تعد السياسة الخارجية محصورة في الجوانب السياسية والأمنية فقط، بل أصبحت المصالح الاقتصادية (1). أصبحت مجالات الطاقة والموارد الأساسية مركزية في بناء شراكات دولية مستدامة (2). يتجلى قطاع النفط كعنصر أساسي في توجيه التفاعلات بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة نظراً لتأثيره المباشر على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وأمن الطاقة العالمي (3). العراق واحدة من الدول الرئيسية من حيث امتلاكها احتياطات كبيرة من النفط في العالم هي (4). أما الصين فهي تعتبر من الدول التي تستهلك طاقة أكثر وتحاول دائماً تنويع مصادر إمدادات النفط من أجل الحصول عليه بشكل مستقر على المدى الطويل (5). وقد أدى تلاقي المصالح في الحالتين إلى أن تبدأ الدولتان في التعاون في مجال النفط من خلال عقود خدمات نفطية مختلفة أو استثمارات مباشرة أو من خلال التعاون في مجال الطاقة المرتبط بمشاريع أخرى للبنية التحتية ومشاريع التنمية الاقتصادية (6). ولمواصلة هذا التعاون لا يمكن أن يكون هناك فقط فائدة اقتصادية كنهج يجب اتباعه لحل المشاكل السياسية بالإضافة إلى تغير أسعار النفط

والجيوستراتيجية وتغير سياسات الطاقة في العالم والاتجاه نحو مصادر بديلة للطاقة (8). وبالتالي يصبح أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كنهج لتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية في نفس الوقت واضحاً (9). يهدف هذا البحث إلى تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في جعل التعاون النفطي بين العراق والصين مستداماً، وذلك عبر فحص طبيعة العلاقات النفطية القائمة بينهما (10). وكذلك الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية وقدرتها على دعم شراكة طويلة الأمد في ظل التغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي (11). كما يطمح البحث إلى تقديم تحليل يساعد في تحسين السياسات العراقية المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، بما يحقق المصالح الوطنية ويعزز موقع العراق في سوق الطاقة العالمي (12).

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من أن التطور الإيجابي الواضح فيما يتعلق بمستوى التعاون النفطي بين العراق والصين قد لاحظ إلا أنه لا يزال هناك عدد من التحديات الهيكلية التي تسببها عدم الاستقرار في السوق النفطية العالمية والتطورات الجيوستراتيجية والضغط من المستويين الدولي والإقليمي ونقص الاستدامة لجهود الدبلوماسية الاقتصادية من حيث التنفيذ المؤسسي لها. ومشكلة البحث تكمن في التشكيك في قدرة الدبلوماسية الاقتصادية على تحويل التعاون النفطي بين العراق والصين من نهج يركز على المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل إلى شراكة استراتيجية طويلة الأجل قادرة على التغلب على التغيرات الاقتصادية والسياسية. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إجراء تحليل شامل لتحديد تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على استدامة هذا التعاون وكفاءته للبلدين خاصة للعراق كدولة تعتمد على النفط.

ثانياً: أهمية البحث

أهمية هذا البحث تكمن في أن الجانب الذي تم اختياره للدراسة هو من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية بين الدول في الوقت الحاضر وهو الجانب المتعلق بالطاقة باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية كأداة من أدوات إستراتيجية السياسة الخارجية. كما أن أهمية هذا البحث تزداد نظراً لأن هذا البحث يدرس تجربة التعاون النفطي بين العراق والصين والتي يمكن أن تكون نموذجاً في تخطيط إستراتيجيات المستقبل للاقتصاد والدبلوماسية. هذا البحث مهم بشكل خاص للعراق حيث يتضمن مبادئ علمية تساعد صانعي القرار في إدارة شراكاتهم النفطية.

ثالثاً: أهداف البحث

- أهداف هذا البحث هي تحقيق العديد من الأهداف العلمية التي تشمل:
1. فهم مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها من منظور العلاقات الدولية.
 2. دراسة طرق التعاون بين العراق والصين في قطاع النفط وتأثيرها على الاقتصاد والدبلوماسية الدولية.
 3. دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في جعل هذا التعاون مستداماً في قطاع النفط.
 1. تحديد العقبات الرئيسية في هذا التعاون في ظل الظروف المتغيرة على المستوى الإقليمي والدولي.
 2. تقديم بعض التوصيات لتحسين السلوك الدبلوماسي الاقتصادي للعراق في قطاع النفط.

رابعاً: أسئلة البحث

- يتم إجراء هذا البحث وفقاً لبعض الأسئلة الرئيسية وتشمل ما يلي:
1. ما هو تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وما هي أدواتها الرئيسية في قطاع الطاقة؟
 2. ما هو نمط التعاون النفطي بين العراق والصين وما هي العوامل الاقتصادية والسياسية التي تقف وراءه؟
 3. كيف يؤثر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية على استمرارية التعاون النفطي بين العراق والصين؟
 4. ما هي العقبات الرئيسية التي تعيق المزيد من تطوير هذا التعاون في المستقبل؟
 5. كيف ينبغي للعراق أن يستخدم الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز تعاونه النفطي مع الصين؟

الإطار النظري والمفاهيم للبحث أولاً: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

يمكن فهم الدبلوماسية الاقتصادية على أنها مجموع كل الأفعال والسياسات التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال أجهزتها الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية في الساحة الخارجية وتحسين وضعها الاقتصادي في بيئة السوق العالمية. يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي شكل حديث من أشكال الدبلوماسية التقليدية مع التركيز على تعزيز العلاقات التجارية الخارجية، وإجراء الاستثمارات، والحصول على الموارد الطبيعية الرئيسية، وإقامة تحالفات اقتصادية طويلة الأمد.

ثانياً: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع الطاقة

هناك بعض الأدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي يمكن استخدامها في صناعة الطاقة مثل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف واتفاقيات الاستثمار والتطوير والتفاوض الدبلوماسي. كما أن السفارات والبعثات الاقتصادية لها نصيبها في مساعدة الحكومات على التعاون مع الشركات. وأدوات أخرى هي ضمان الاستقرار القانوني وضمانات الحكومة ومشاركة الخبرة الفنية وربط مشاريع الطاقة بمشاريع التنمية المتعلقة بالبنية التحتية والصناعات. وهذه الأدوات أكثر أهمية في صناعة النفط بسبب الطبيعة الحساسة لهذه الصناعة وكذلك عرضتها للعوامل السياسية والأمنية.

ثالثاً: النفط بوصفه مورداً استراتيجياً في العلاقات الدولية

النفط يعتبر من أهم الأصول الاستراتيجية في العلاقات الدولية المعاصرة. النفط لا يقتصر على كونه سلعة لتحقيق مكاسب اقتصادية بل أصبح أيضاً عاملاً مهماً في السياسة الدولية والعلاقات الدولية بين الدول. السيطرة على احتياطات النفط وقنوات نقله قد غيرت قرارات السياسة الخارجية للعديد من الدول وخاصة تلك الدول المنتجة والمستهلكة للنفط. في هذا الإطار يصبح التعاون في

مجال النفط وسيلة لممارسة السلطة السياسية وتحسين أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي. مما يجعل الدبلوماسية الاقتصادية عنصرًا أساسيًا في إدارة هذا المورد الحيوي.

رابعاً: العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية واستدامة التعاون النفطي

استمرار التعاون في مجال النفط سيكون مرهوناً بقدرة الدول المتعاونة على التعامل مع مصالحها المشتركة في إطار مؤسسي مرن. ويمكن فهم أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في هذا السياق جيداً فهي تساعد على تقليل المخاطر السياسية وتطوير الثقة بين الأطراف وحل أي نزاع من خلال التفاوض. وكما أن هذه الدبلوماسية تلعب دوراً في رفع مستوى التعاون في مجال النفط من اتفاقيات مؤقتة إلى تعاون إستراتيجي طويل الأمد قائم على المنافع والمصالح المتبادلة لجميع الأطراف. وهذا يشكل الأساس الذي تقوم عليه هذه الدراسة لفهم طبيعة التعاون في مجال النفط بين العراق والصين.

منهجية البحث

أولاً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية الوصف والتحليل حيث أنها الأنسب في دراسة القضايا المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية. منهجية الوصف تقوم بتقديم أساسيات الدبلوماسية الاقتصادية وقطاع النفط بينما تقوم منهجية التحليل بتقديم طبيعة التعاون النفطي بين العراق والصين ودور الدبلوماسية الاقتصادية في الحفاظ على هذا التعاون في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

ثانياً: أدوات البحث ومصادر البيانات

- اعتمدت الدراسة على عدد من الوسائل العلمية شملت ما يلي:
1. تحليل الأوراق الرسمية التي تتناول صفقات النفط والتعاون الاقتصادي بين العراق والصين.
 2. تحليل المنشورات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز البحث المتخصصة في مجالات الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية.
 3. الأدبيات العلمية في المجلات العربية والأجنبية المتخصصة في موضوع البحث.
- تم تحليل هذه المراجع بشكل نقدي من أجل تحديد مؤشرات على درجة الاستدامة في التعاون النفطي بين البلدين.

ثالثاً: حدود البحث

- هذا البحث محدود النطاق بسبب القيود التالية:
1. قيود موضوعية: هذا البحث يتعامل فقط مع وظيفة الدبلوماسية الاقتصادية في التعاون النفطي بين العراق والصين دون الخروج إلى أي مجال آخر من مجالات التعاون الاقتصادي.
 2. قيود جغرافية: هذا البحث مقتصر على العراق والصين كأطراف في العلاقة.
 3. قيود زمنية: هذا البحث يغطي فترة التعاون النفطي بين البلدين منذ فترة ما بعد عام 2003.

رابعاً: فرضية البحث

تبدأ الدراسة بفكرة أن الدبلوماسية الاقتصادية هي مكون أساسي في ضمان استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين من خلال إدارة المصالح المشتركة وتقليل المخاطر وتحويل علاقة التعاون النفطي من علاقة تجارية قصيرة الأجل إلى علاقة إستراتيجية.

المبحث الأول: واقع التعاون النفطي بين العراق والصين

المطلب الأول: تطور العلاقات النفطية بين العراق والصين

علاقات العراق مع الصين في مجال النفط شهدت تغيراً كبيراً منذ بداية الألفية الثالثة وخاصة منذ عام 2003 حيث سعى العراق لتنويع شركائه دولياً في مجال إنتاج الطاقة نتيجة لجهود إعادة الإعمار وزيادة القدرة الإنتاجية. وفي هذا السياق يمكن اعتبار الصين شريكاً إستراتيجياً يحتاجه العراق بسبب زيادة الطلب الصيني على مصدر مستقر للطاقة نتيجة للنمو الاقتصادي السريع والتصنيع وبالتالي فقد اكتسبت علاقات النفط أساساً للتعاون بسبب المصالح المشتركة بين البلدين.

هذا التعاون يمكن أن يظهر من خلال مشاركة شركات النفط الصينية في تراخيص النفط في العراق حيث تستثمر شركات (CNPC) و (CNOOC) في حقول نفطية مختلفة في العراق. يجب أن نلاحظ أن إشراك الصين في علاقات النفط في العراق يمثل مستوى جديد من تطور العلاقات لأن هذا التعاون يعتمد على عقود طويلة الأجل بسبب تبادل المصالح الاقتصادية وتقليل التكاليف المالية للعراق أكثر من نماذج الأعمال الأخرى.

من وجهة نظر عامة يمكن أن تعتبر علاقات النفط بين العراق والصين علاقات متبادلة الفائدة بين كلا الدولتين بسبب محاولة الصين لضمان أمن الطاقة من خلال توفير موارد طاقة مستقرة وبحث المستثمرين عن تنفيذ مشاريع مختلفة. بالإضافة إلى ذلك يرى العراق في الصين شريكاً اقتصادياً مرغوباً يوفر تمويل المشاريع والخدمات الفنية، في التالي يمكن أن نقول أن علاقات النفط بين العراق والصين تتحول من التعاون إلى الشراكة.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمارات النفطية الصينية والتعاون في العراق

الاستثمارات الصينية في صناعة النفط العراقية يمكن أن تكون من أنواع مختلفة مثل الخدمات الفنية التعاقدية لتطوير حقول النفط العراقية والمشاركة في عمليات استغلال وإنتاج النفط والعمل على مشاريع متعلقة بالبنية التحتية لصناعة النفط وهناك بعض العلامات على الاستثمارات الصينية في صناعة النفط العراقية يمكن التعرف عليها من خلال الالتزام طويل الأمد الذي يعكس رغبة الصين في إقامة تعاون مستقر مع العراق في هذا المجال وبالأخص مجال النفط. وقد تميز التعاون بين الصين والعراق من خلال اتفاقيات تجمع بين مشاريع النفط والتنمية ويمكن رؤية ذلك من خلال نموذج "النفط مقابل إعادة الإعمار" حيث يتم استخدام عائدات النفط لبناء البنية التحتية وضمان الاحتياجات الأساسية وهذا من أفضل الأمثلة على الدبلوماسية الاقتصادية حيث أنها تجمع بين مصالح النفط والاحتياجات التنموية. حيث حاولت الشركات الصينية المساعدة في تقديم المساعدة الفنية والتكنولوجية لصناعة النفط العراقية والتي تشمل عمليات الحفر وإدارة حقول النفط وإنتاج النفط.

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتعاون النفطي

هناك وجهين للتعاون العراقي الصيني في مجال صناعة النفط وهما الوجهة الاقتصادية والسياسية واللذان يتداخلان مع بعضهما البعض. الوجه الأول وهو الوجهة الاقتصادية تتمثل في مساعدة العراق على زيادة أرباحه من قطاع النفط وزيادة قدرته على إنتاج النفط من أجل تحسين وضعه الاقتصادي. علاوة على ذلك هناك ميزة اقتصادية إضافية للعراق وهي وجود شريك اقتصادي ليس تحت تأثير الضغوط السياسية التقليدية من دول أخرى. أما من ناحية الوجهة السياسية فقد أدت التعاون في مجال النفط بين البلدين إلى تحسين العلاقات وزيادة الحوار بينهما حول قضايا اقتصادية وتنموية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك فقد أتاحت للصين الفرصة لتثبيت نفسها في منطقة الشرق الأوسط كقوة اقتصادية قوية دون أن تكون جزءاً من أي خلافات سياسية - وفقاً لاستراتيجيتها في "الدبلوماسية الاقتصادية الهادئة". هذا التداخل بين الوجهات السياسية والاقتصادية يدل على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة التعاون في مجال النفط من أجل تحقيق الاستقرار والاستدامة لهذا التعاون - الذي يقودنا إلى الفصل القادم من الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التعاون في مجال النفط.

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الاقتصادية في استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين **المطلب الأول: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة التعاون النفطي**

من بين تلك الأدوات التي يمكن اعتبارها وسائل لتشكيل مصالح مشتركة وخلق علاقات مستقرة في حالة الدبلوماسية الاقتصادية المستخدمة في التعاون النفطي بين الصين والعراق يمكن ذكر الاتفاقيات الثنائية الرسمية والتشريعات التي تنظم عقود النفط وكذلك الدبلوماسية المباشرة التي تعمل كوسيط بين حكومات وشركات النفط في كلا الدولتين . وقد أدت هذه المجموعة من الأدوات إلى استثمار أكثر استقراراً لرأس المال الصيني في الأعمال النفطية العراقية. بالإضافة إلى ذلك فإن الزيارات الرسمية واللجان الاقتصادية المشتركة تلعب دوراً هاماً في تنسيق السياسة النفطية وتجاوز المشاكل المحتملة التي تظهر في عملية تنفيذ المشاريع المشتركة. ويمكن اعتبار الأدوات المذكورة أعلاه من أبرز الأمثلة على الدبلوماسية الاقتصادية لأن من خلال هذه الأدوات أصبح من الممكن للأطراف المعنية إعادة تقييم مصالحها وإبرام اتفاقيات جديدة وفقاً للوضع الاقتصادي والسياسي الجديد. وهذا قد ساهم بشكل إيجابي في استقرار التعاون النفطي في مواجهة تغير الوضع في سوق النفط. وأخيراً فقد خلقت الدبلوماسية الاقتصادية فرصاً لإدماج التعاون النفطي في مشاريع التنمية مما أدى إلى قبول أفضل لهذا التعاون من قبل المجتمع المحلي في العراق. إن إدماج التعاون النفطي في مشاريع التنمية وإعادة الإعمار قد زاد من أهميته الاستراتيجية مقارنة بقيمته الاقتصادية فقط.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الاقتصادية في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة المتبادلة

المخاطر الاقتصادية والسياسية أصبحت من أهم العقبات أمام الاستثمارات في مجال النفط خاصة تلك التي تقوم بها الدول المنتجة للنفط في مرحلة الانتقال. وفي هذا الصدد تمكنت الدبلوماسية الاقتصادية من تخفيض درجة هذه المخاطر من خلال توفير ضمانات سياسية وقانونية للشركات الصينية وكذلك خلق جو من الثقة بين الطرفين. تم ذلك من خلال الحوار المستمر وإعادة التفاوض عند الحاجة واستخدام القنوات الدبلوماسية لحل أي نزاعات قد تنشأ. بالإضافة إلى ذلك أثبتت الدبلوماسية الاقتصادية أهميتها البالغة في خلق الثقة القائمة على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات واحترام سيادة العراق فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في البلاد وأخذ المصالح الاقتصادية للصين في الاعتبار في نفس الوقت. وهذا أدى إلى شراكة بدلا من علاقة تبعية أصبحت هي العامل الرئيسي في التنمية المستدامة للتعاون في مجال النفط. أهمية دور الدبلوماسية الاقتصادية يمكن توضيحها من خلال استقرار العلاقات العراقية الصينية وسط التغيرات في الوضع السياسي الدولي والإقليمي.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها مدخلاً للشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد

التعاون بين العراق والصين في مجال صناعة النفط يتجاوز مجرد العلاقات التجارية والاستثمارات المباشرة وهو الآن يأخذ شكل شراكة استراتيجية وذلك بسبب فعالية الدبلوماسية الاقتصادية في تحويل طبيعة العلاقات بين البلدين فمن خلال الدبلوماسية الاقتصادية تم توسيع نطاق التعاون ليشمل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وربط التعاون في مجال النفط بتطوير البنية التحتية. ليس فقط من خلال تنويع نفسه ولكن أيضاً من خلال الدبلوماسية الاقتصادية تمكنت العراق من تعزيز قوتها التفاوضية بينما تمكنت الصين من تحقيق هدفها في الحصول على إمدادات طاقة مستقرة في شراكة متوازنة. ومن هذا المثال يتضح أن الدبلوماسية الاقتصادية ليست فقط نهجاً إضافياً ولكنها عنصر هيكلي في جعل التعاون في مجال النفط مستداماً. هذا التحول يوفر أساساً متيناً للتعاون المستدام في مجال النفط في المستقبل.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وفاقه المستقبلية **المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والسياسية**

هناك بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية المرتبطة بتعاون العراق مع الصين في مجال النفط والتي قد تؤثر على استدامة هذا التعاون في المستقبل فمن الناحية الاقتصادية يعتبر عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية من أهم العوامل التي تؤثر على إمكانية الاستثمار في مشاريع النفط ووضع الخطط لتنفيذها من قبل الحكومة العراقية وشركات النفط الصينية. بالإضافة إلى أن الاعتماد الكبير للعراق على عوائد النفط يظهر أن هذا التعاون سيكون حساساً للغاية لأي أزمة اقتصادية فمن الناحية السياسية هناك بعض المشاكل مثل الوضع غير المستقر في المنطقة وتداخل المصالح الدولية في المنطقة والضغط السياسية التي قد تمارسها بعض الدول القوية على الحكومة العراقية عندما تتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع النفط. كل هذه العوامل قد تؤثر على مناخ الاستثمار ومواصلة تنفيذ مشاريع النفط والتي تتطلب دبلوماسية اقتصادية نشطة لمواجهة هذه المشاكل وأخيراً هناك مشكلة مرتبطة بالإطار القانوني والإداري خاصة مع إشراك العديد من الشركاء في قطاع النفط العراقي والتغيرات في سياسة البلد فيما يتعلق بالاستثمارات.

المطلب الثاني: التحديات الفنية والبيئية

بجانب الصعوبات السياسية والاقتصادية فإن التعاون في مجال صناعة النفط بين العراق والصين يتضمن أيضاً بعض الصعوبات التقنية والبيئية المتعلقة بتطوير حقول النفط واستغلال الموارد ففي بعض الحالات هناك حاجة للاستثمار الضخم في تقنيات جديدة من أجل زيادة كفاءة عملية الإنتاج وتقليل الهدر وهكذا فالحاجة إلى التعاون في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات أصبحت ضرورة. المشاكل البيئية هي صعوبة أخرى تواجه صناعة النفط حالياً حيث أن هناك اتجاهًا عالميًا نحو تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستدامة. يجب مواجهة هذه التحديات في إطار التعاون المستمر في صناعة النفط حيث سيتم إدماج البعد البيئي في إتفاقيات النفط وكذلك استخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتقديم تقنيات أكثر صديقة للبيئة. هذا هو المكان الذي يصبح فيه التنسيق مهماً في تطوير سياسات طاقة متوازنة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والبيئية.

المطلب الثالث: آفاق التعاون النفطي في ظل المتغيرات الدولية

مع ذلك فمع الأخذ في الاعتبار الظروف الدولية اليوم هناك إمكانية للتعاون في مجال النفط بين الصين والعراق. ووفقاً للسياسة الهادفة إلى زيادة تأثير الصين والتي يتم تنفيذها في إطار مشروع "الحزام والطريق" هناك آفاق لإدماج التعاون في مجال النفط في تنمية البنية التحتية والاقتصاد العراقي. بالإضافة إلى ذلك فإن العراق لديه فرصة للحصول على بعض المزايا الإضافية من الخبرة الصينية في مجال الموارد المالية ومشروع تطوير الطاقة. ومع ذلك فمن الجانب الآخر ستصبح الدبلوماسية الاقتصادية للعراق عاملاً مهماً في تنمية مجالات التعاون من خلال تنمية الإمكانات الصناعية للنفط وتوفير الطاقة وتدريب الأفراد. هذا النهج سيساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بالتصدير الزائد للنفط الخام ورفع القيمة الاقتصادية للعراق. وبالتالي فمن الممكن أن نقول ضرورة تحويل التعاون في مجال النفط إلى شراكة إستراتيجية.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية (الاستبيان)

أولاً: منهجية الدراسة

تم استخدام نهج الاستبيان الوصفي التحليلي في البحث الحالي من أجل الحصول على آراء المشاركين حول فائدة الدبلوماسية الاقتصادية في زيادة استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين. تم تقييم القضايا التالية من خلال الاستبيان:

1. فائدة الدبلوماسية الاقتصادية.
2. التحديات المرتبطة بالتعاون النفطي.
3. آفاق التعاون العراقي الصيني المستقبلية.

يقدم الجدول (1) تفاصيل الاستبيان فيما يتعلق بتحديات الاستدامة ومستقبل التعاون النفطي العراقي الصيني.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

- تضم مجتمع البحث متخصصين من مجال الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية وصناعة النفط.
- العينة تضم 35 شخصاً (خبراء وموظفين مرتبطين بقطاع النفط) تم اختيارهم بسبب خبرتهم في هذا المجال.

ثالثاً: أداة البحث (الاستبيان)

هذا الاستبيان مصمم على أن يكون له مقياس من خمس نقاط على أربعة محاور رئيسية:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	أختلف	أختلف بشدة
5	4	3	2	1

المحاور والأسئلة:

المحور الأول: الدبلوماسية الاقتصادية

1. الدبلوماسية الاقتصادية تساعد على جعل التعاون النفطي بين العراق والصين مستداماً.
2. العراق يمتلك مهارات دبلوماسية اقتصادية كافية للتعامل مع قضايا النفط.
3. الاتفاقيات الثنائية تساعد في تقليل مخاطر الاستثمارات النفطية.

المحور الثاني: التعاون النفطي العراقي - الصيني

1. إن التعاون بين العراق والصين في مجال النفط هو قرار استراتيجي للعراق.
2. ساعد الاستثمار الصيني في تعزيز قدرة العراق على إنتاج النفط.
3. التعاون بين البلدين في مجال النفط يتمتع ببعض الاستقرار بعكس العديد من الدول الأخرى.

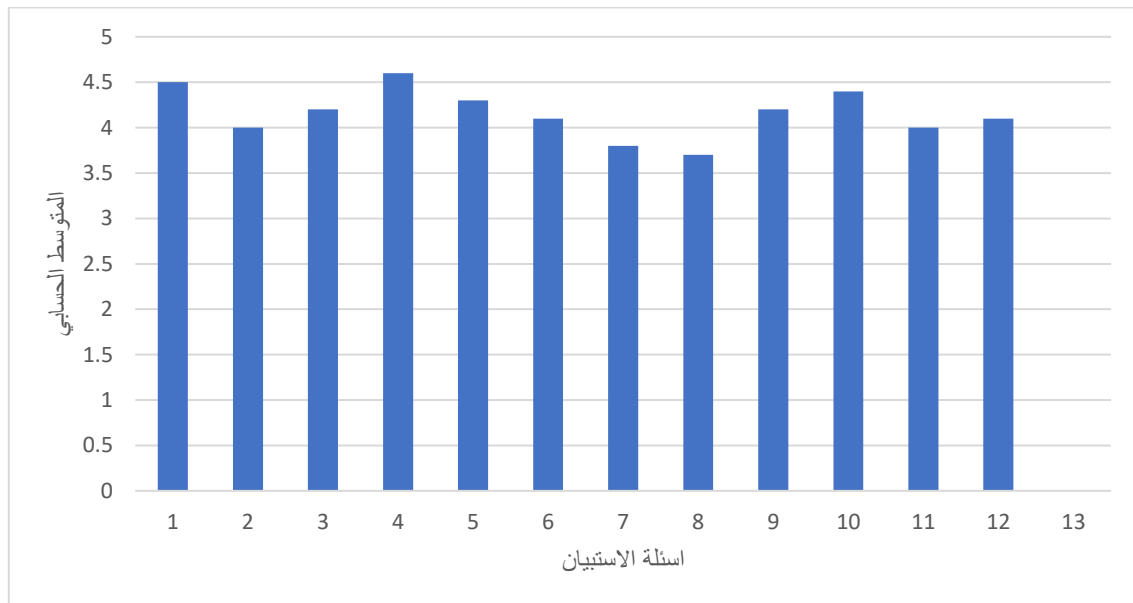
المحور الثالث: التحديات والاستدامة

1. العوامل السياسية من المنطقة تؤثر على استدامة التعاون في مجال النفط.
2. العوامل البيئية تشكل تهديداً مستقبلياً للتعاون في مجال النفط.
3. الدبلوماسية الاقتصادية تقلل من خطر التهديدات الاقتصادية والسياسية.

المحور الرابع: الآفاق المستقبلية

1. التعاون الصيني العراقي في مجال النفط لديه آفاق مشرقة للمستقبل.
 2. يمكن أن يمتد هذا التعاون ليشمل صناعات تكرير النفط.
 3. مبادرة الحزام والطريق تسهل التعاون المستدام في مجال النفط.
- جدول (1) استبيان التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وآفاقه المستقبلية

ت	أسئلة الاستبيان	المتوسط الحسابي	نسبة الاتفاق (أوافق + أوافق بشدة)
1	تسهم الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين	4.5	85%
2	تمتلك العراق أدوات دبلوماسية اقتصادية فاعلة	4.0	78%
3	الاتفاقيات الثنائية تقلل المخاطر الاستثمارية	4.2	82%
4	التعاون النفطي مع الصين خيار استراتيجي للاقتصاد العراقي	4.6	88%
5	ساهمت الاستثمارات الصينية في تطوير قدرات القطاع النفطي العراقي	4.3	83%
6	التعاون النفطي بين البلدين يتمتع بالاستقرار	4.1	80%
7	المتغيرات السياسية الإقليمية تؤثر على استدامة التعاون النفطي	3.8	70%
8	القضايا البيئية تمثل تحديًا مستقبليًا	3.7	68%
9	الدبلوماسية الاقتصادية تقلل المخاطر السياسية والاقتصادية	4.2	82%
10	التعاون النفطي يمتلك آفاقًا واعدة على المدى الطويل	4.4	85%
11	يمكن توسيع التعاون ليشمل الصناعات التحويلية	4.0	78%
12	مبادرة الحزام والطريق تعزز استدامة التعاون النفطي	4.1	80%



الشكل (1) استبيان التحديات التي تواجه استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين وآفاقه المستقبلية

رابعاً: تحليل النتائج

- في الشكل رقم (1) أظهرت النتائج إن غالبية المشاركين يرون أن الدبلوماسية الاقتصادية عامل أساسي في استدامة التعاون النفطي، حيث سجل متوسط المحور الأول (4.23) مرتفعاً، ما يعكس إدراكاً واضحاً لأهمية الأدوات الدبلوماسية في إدارة العلاقات النفطية.
 - من حيث العقبات كشف المشاركون أن العوامل السياسية والإقليمية بالإضافة إلى المخاوف البيئية قد تشكل عقبات (3.77) في المتوسط) ولكن يمكن التغلب عليها من خلال المؤسسات الدبلوماسية والنهج الحديثة.
 - أعرب المشاركون عن تفاؤلهم الكبير تجاه مستقبل التعاون (4.17 في المتوسط) خاصة توسيع التعاون ليشمل صناعة التصنيع وربطه بمبادرة الحزام والطريق.
- وهذا يوضح صحة نتائج البحث بناء على الإطار النظري والتحليل السابق والذي يثبت صحة فرضية البحث حول أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في استدامة التعاون النفطي بين العراق والصين.

الخاتمة والنتائج والتوصيات أولاً: الخاتمة

من الواضح من الدراسة أن الدبلوماسية الاقتصادية هي نهج استراتيجي لتحقيق التعاون المستدام بين العراق والصين في مجال النفط. وقد تبين من التحليل النظري للدراسة أن تعاون البلدين لم يعد مجرد عمل تجاري بل أصبح أكثر من تحالف استراتيجي تم إتاحته من خلال استخدام نهج دبلوماسية فعالة مثل الاتفاقيات الثنائية والحوارات. من ناحية أخرى فقد كشفت التحليلات العملية (الاستبيانات) التي أجريت خلال الدراسة أن أغلب المشاركين يرون أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أمر حيوي لضمان استدامة التعاون في مجال النفط على الرغم من التحديات مثل التغيرات السياسية والبيئية في المنطقة التي يمكن مواجهتها من خلال النهج الدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك فقد تم أيضاً تحديد أن هناك إمكانيات كبيرة للتعاون المستقبلي بين البلدين خاصة في مجال تكرير صناعات النفط ضمن إطار مشروع الحزام والطريق.

ثانياً: نتائج البحث

1. صناعة النفط من أهم الجوانب الاستراتيجية في العلاقات العراقية الصينية وتعتبر وسيلة لزيادة التعاون على المستوى الاقتصادي.
2. ساعد الدبلوماسية الاقتصادية في تحويل التعاون في مجال النفط إلى علاقة استراتيجية مستدامة.
3. وفقاً لنتائج الاستطلاع فإن غالبية المشاركين (بمتوسط 4.23) يرون أن أدوات الدبلوماسية الاقتصادية فعالة في تخفيض مخاطر الاستثمارات في مجال النفط.
4. أكدت الدراسة أن عقبات التعاون تكمن بشكل أساسي في المتغيرات السياسية والجوانب البيئية والتغيرات الاقتصادية التي يمكن التغلب عليها باستخدام أساليب الدبلوماسية المؤسسية والتكنولوجيات الحديثة.
5. أظهر المشاركون تطلعات عالية فيما يتعلق بفرص التعاون المستقبلية بما في ذلك توسيع التعاون مع الصناعات التحويلية والانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق (بمتوسط 4.17).

ثالثاً: توصيات البحث

1. تحسين أداء الدبلوماسية الاقتصادية للعراق في قطاع النفط من خلال تطوير الكادر المتخصص ودمج الدبلوماسية مع السياسة الاقتصادية الوطنية.
2. تنويع صيغة التعاون النفطي مع الصين من خلال توسيعه ليشمل صناعات تكرير النفط ومشاريع البنية التحتية وبالتالي إضافة قيمة للاقتصاد العراقي.
3. إدماج قضايا البيئة والتنمية المستدامة في الاتفاقيات النفطية من أجل استدامة التعاون النفطي في المستقبل.
4. استغلال فوائد مبادرة الحزام والطريق في زيادة الربط بين التعاون النفطي والتنمية في العراق.
5. إجراء دراسات وبحوث مستقبلية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية والطاقة.
6. إجراء استبيانات دورية بين الخبراء والمتخصصين لتقييم كفاءة السياسات في الدبلوماسية والاقتصاد وتتبع التطورات السياسية والاقتصادية.

الاستنتاج

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية بعد التحليل النظري للبحث والنتائج التي تم الحصول عليها خلال الدراسة الميدانية:

1. الدبلوماسية الاقتصادية هي مفتاح التعاون الناجح في مجال النفط: ففي الحقيقة تم التأكيد على أن الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الاتفاقيات الثنائية وقنوات الاتصال تلعب دوراً هاماً في تقليل أي مخاطر سياسية واقتصادية فيما يتعلق بتعاون الدول في صناعة النفط.
2. التعاون في مجال النفط مع الصين هو شراكة استراتيجية مفيدة: تكشف نتائج الاستطلاع أن التعاون في مجال النفط بين الدولتين هو شراكة استراتيجية تمنح العراق فرصة لتحسين حالته الاقتصادية وزيادة مصادر الاستثمار.
3. التعامل مع التحديات السياسية والبيئية: على الرغم من وجود بعض المشاكل السياسية والتحديات البيئية المتعلقة بالتعاون في مجال النفط بين البلدين إلا أن الأدوات والسياسات الصحيحة يمكن أن تساعد في التغلب عليها من أجل جعل هذا التعاون مستداماً.
4. فرص جيدة للتعاون المستقبلي: هناك مجموعة متنوعة من الخطوات الممكنة لتطوير التعاون ليس فقط في قطاع استخراج النفط ولكن أيضاً في قطاع التكرير وكذلك دمج التعاون في مجال النفط مع مشاريع استراتيجية أخرى بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق.
5. تحليل المتغيرات المتغيرة: من الضروري إجراء استطلاعات منتظمة من أجل تحليل تأثير السياسات في الدبلوماسية والاقتصاد وبالتالي ضمان تكيف العراق مع أي تغييرات واستدامة تعاونه في مجال النفط.

وفي الختام يمكن القول أن هذا البحث يثبت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في الحفاظ على التعاون في مجال النفط والتنمية الاقتصادية في العراق.

المراجع

1. عثمان علي محمد بابكر. "قيود تطبيق مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية في العلاقات الدولية" Graduate Journal of Humanities and Social Sciences 21.9 (2026): 10-21.
2. أ. م. د. محسن حسن علوان and أ. م. د. محسن حسن علوان. "آليات الانتقال بالاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد الحر". (2013).
3. عبدالجواد and أحمد يونس صالح. "مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا دراسة جيو-اقتصادية تحليلية". مجلة المجمع العلمي المصري. 9-70 (2025): 100.100
4. ياسر حميد محمد الهاشمي. "دور القيادة الاستباقية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تحقيق الاستدامة في القطاع النفطي: دراسة استطلاعية لمدرجات المسؤولين بمحافظة النجف الأشرف". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 6.12 (2025): 229-278.



5. "The geopolitics of minerals used in renewable energy." IDAN, MUDAR TAHER. جامعة الموصل. (2025).
6. عامر هاشم عواد. "آليات تفعيل التعاون في العلاقات العراقية الصينية College of Law Journal for Legal & Political Sciences/Magallat Kulliyyat Al-Qanun Li-L-ulum Al-Qanuniyyat Wa-Al-Siyasiyyat 11.40, Part 2 (2022): 31.
7. أ. م. د. سارة خلف جاسم. (2023). التنظيم القانوني لعقد بناء مشروع الالف مدرسة في العراق على وفق الاتفاقية العراقية الصينية. مجلة النهدين للعلوم القانونية. (1) 25 ,
8. Hellal, Abdesselam, and Yacine Hafsi Bouenbaou. "Geopolitical Adaptation Theory and the Global Oil Market: Historical Analysis and Future Outlook (1914–2025) نظرية التكيف الجيوسياسي وسوق النفط العالمي: تحليل تاريخي واستشراف مستقبلي (1914–2025)". (دفاثر البحوث العلمية. 69-86. (2026): 14.1
9. هنادي محمد إبراهيم العبيدان. "تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها". مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. (2025): 78-131. 6.3
10. د. صلاح مصلح أبو ختلة. "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (مبادرة الحزام والطريق)". (مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 84-102. (2023): 4.8
11. أ. م. د. دانا على صالح البرزنجي, و م. م. يعقوب مهدي عارف. "دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين-دراسة نظرية. (2019): 37-66. 2.3 (2019) Journal for Political and Security Studies".
12. م. د محمد وحيد حسن حديد & أ. م. د ايمان مصطفى رشاد. (2022). الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد العراقي ومسؤولياته الاقتصادية والاجتماعي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 101-112. (75) 20 ,